

قراءة تحليلية سوسيولوجية لأبعاد الاجتماعية والنفسية لظاهرة تعاطي المخدرات وعلاقتها بالفعل الاجرامي

## Architectural legacy of Tafilalet palaces and their historical roles.

أ. أسامة باحمد

البريد الإلكتروني: bahmedoussama79@gmail.com

د. سميرة بداوي

البريد الإلكتروني: Badaoui.samira.02@gmail.com

تاريخ النشر Publication date	تاريخ القبول Acceptance date	تاريخ التلقي Submission date
2020-12-27	2020-12-21	2020-12-02

ملخص الدراسة:

يعد تعاطي المخدرات أحد العوامل الأساسية المسؤولة عن حدوث الفعل الاجرامي في مجتمعات العالم، لان المخدرات تهيء المناخ المناسب للارتكاب للجرائم، نتيجة ما يترتب عن تعاطيها من اضطرابات سلوكية، وما ينجم عنها من آثار سلبية سواء على الصحة النفسية أو الجسدية أو حتى أمنية اجتماعية، لان في حقيقة الأمر أصبحت هذه الظاهرة تهدد أمن واستقرار المجتمع .

الكلمات المفتاحية: المخدرات، الفعل الاجرامي.

### Abstract

Drug abuse is one of the main factors responsible for the occurrence of a criminal act in the societies of the world, because drugs create the appropriate climate for the commission of crimes, as a result of the behavioral disorders resulting from their abuse, and the negative effects that result from them, whether on mental or physical health or even social security, because In fact, this phenomenon has become a threat to the security and stability of society.

**Key words:** drugs, criminal offense

مقدمة :

الجريمة هي ظاهرة اجتماعية و خلقية و اقتصادية و سياسية قبل أن تكون حالة قانونية وانطلاقا من هذا المفهوم ترى أنها عبارة من تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية و الضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد و المجتمع لذلك مفهوم الجريمة قديم يعود إلى نفس المجرم الشريرة، وان الانتقام هو الأساس في رد الفعل السلوك الإجرام وليس وجه العجب في الجريمة أنها موهلة في القدم، فذلك حقيقة رواها لنا التاريخ، وتعود بالجريمة إلى عهود اشد سحقا وابعد تحورا مما بلغه التاريخ فهي تحكي لنا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما اخرج من الجنة حتى قدم للشرقربانا فسفح دم أخيه ظلما وعدوانا، وكان مصرع هابيل على يد قابيل أول مأساة إنسانية على وجه الأرض، إنما وجه العجب فيما يردده بعض الباحثين عن ثبات نسبة الإجرام وهم يعنون بذلك أن كل جماعة من الناس يؤدي للجريمة ضريبة ذات نسبة ثابتة و إن اختلف الباحثون في هذا الأمر، فإنهم يتفقون جميعا على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية رافقت المجتمع البشري منذ نشأته، ومن وجه نظر الاجتماعيين تعد سلوكا مغايرا للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع، والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيد سلوك الفرد، هنا بمفهومها العام هي الأفعال التي تضر الفرد والمجتمع معا لذلك تصدى المجتمع لها، عن طريق سن القوانين الجنائية وتحديد العقوبات للمخالفين سواء لأعرافها أو قيمها المتعارف عليها، والتي أوجب الامتثال إليها، وعليه يمكن القول بأن الجريمة بطبيعتها عملا ضارا للمجتمع، نتيجة العوامل الاجتماعية التي لها علاقة وثيقة في

ارتكاب و حدوث الجرائم، المتمثلة في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره فيخرج منها تبعاً لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس، والظروف الاجتماعية هنا تقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الأشخاص وبين الفئات معينة من الناس، يختلط بهم اختلاطاً وثيقاً وترتبط حياته بحياتهم لفترة طويلة من الزمن وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته و الأصدقاء الذين يختارهم، لأن سلوك الفرد يتأثر إلى حد بعيد بسلوك من حوله وبالأخص المقربين إليه، ولما كانت الجريمة سلوكاً يدبها القانون فإن أقدم الفرد عليه أو إحجامه عنه مردود في جانب كبير منه إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تميز مجتمعه الصغير عن غيره من المجتمعات سواء. (الجميل فتيحة عبد الغني، 2001، ص 35)

ويمكن القول بأن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل و ارتباك العلاقات الاجتماعية، وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية، وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء، لذلك يعتبرها المجتمع عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس، لأنها سلوك متعمد وغير مشروع يصدر من مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديته في ارتكاب الجريمة.

ان السلوك الاجرامي هو سلوك معقد، والحقيقة تشير إلى أن غالبية علماء الإجرام لا ينكرون أن علم الإجرام لا زال قاصراً عن تقديم نظرية علمية كاملة في مجال السياسة وظل مطلب السياسة شغل العلماء الشاغل، ومازال علماء الجريمة المعاصرون يحاولون العثور على تفسير نظري كامل، فالسلوك الاجتماعي هو سلوك بشري يشترك مع السلوك الغير الإجرامي في كثير من الأشياء، وعلى هذا فيجب أن يفسر ضمن الإطار العام الذي يستخدم في تفسير السلوك البشري العام، فقد ظهر كثير من الالتباس فيما يخص السلوك الإجرامي، ويرجع ذلك إلى فشل الباحثين بتعريف وتحديد وضبط مستويات أو درجات التفسير، وهنا يشمل هذا التحليل انه يمكن نقد علماء الإجرام في تفسير السلوك الإجرامي في مستوى من مستوياته بعيداً عن سبب حدوثه، فالفقر مثلاً ظرف من الظروف التي تساعد على تطور السلوك الإجرامي، ولكن ذلك درجات التفسير المتعلقة في تطور السلوك الإجرامي، ولكنه ليس العامل المسبب لحدوث السلوك الإجرامي فمن المستطاع وضع نظرية اجتماعية للسلوك الإجرامي من وجهة نظر الجماعة المحلية المجتمع أو أي جماعة أخرى. (مازن بشير، 2009، ص 10)

#### المخدرات كعامل رئيسي اجتماعي للحدوث الجريمة:

عندما نتكلم عن ظاهرة تعاطي المخدرات باعتبارها العامل الرئيسي للحدوث الفعل الإجرامي، ذلك نتيجة للأثر التي تتركها تلك المادة المخدرة أو المستحضر الكبير الذي يحتوي على مواد مسكنة والمستعملة لأغراض غير طبية، والتي تؤدي إلى حالة التعود والإدمان عليهما، وناجم عنها أضرار نفسية واجتماعية وأمنية، لان تلك المواد التي تذهب العقل وتؤدي إلى السلوك الجانح، وتدفع متعاطيها للسلوك المنحرف (الغريب عبد العزيز بن علي، 2002، ص 33)

حتى الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى لا تستطيع بأن تحارب هذه الظاهرة وحدها، فصحيح أنها هي الوعاء الذي يتشكل داخلها شخصية الطفل تشكيلاً فردياً واجتماعياً، كما أنها المكان الأنسب الذي تصرح فيه الأفكار السليمة حول هذه الظاهرة لأن الأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية تاريخية اجتماعية، مثل صلات القرابة والدم والتبني، وهذه الجماعة تعيش في رقعة جغرافية واحدة تربط أعضائها عن طريق الأب و الأم والابن وغيرها من العلاقات الاجتماعية متماسكة في أساسها للمصالح والأهداف المشتركة، وهذا أدى إلى عدم استطاعة الأسرة للقيام بكل وظائفها، نظراً لإمكانيتها المحددة ولتعدد الاختصاصات من جهة، ومن جهة أخرى ظهور العلوم المختلفة والمعارف الجديدة ومتطلبات الحياة الكثيرة التي لا تستطيع أي مؤسسة اجتماعية الإلمام بها جميعاً، لذلك وجب على الوالدين تزويد أبنائهم بالثقافة التي تلائم العصر الذي يعيشون فيه، ومن واجب الوالدين كذلك

أن يتجاوبوا مع أبنائهم ويفتحوا لهم الحوار البناء لسماع مشكلاتهم حول ظاهرة تعاطي المخدرات، وتعاونهم معهم على حلها وتفهمها .

لأن هناك عوامل متعدد لحدوث هذه الظاهرة ويمكن أن نوضح بمثال (الصحة السيئة)، لأنها من أهم أسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية نتيجة اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة من المنحرفين والأشرار، فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزايا العمر والثقافة والميول والاتجاهات والأذواق، حيث انه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بابيه أو أمه أو مدرسته، وعندما تكون الخصائص هذه الجماعة منحرفة وغير سوية، فإنها تنتقل عن طريق الاختلاط والتفاعل، بحيث تجعله شاذ ومنحرف في أفكاره وممارسته اليومية، وهنا لا تستطيع العائلة ولا أية مؤسسة اجتماعية أخرى في المجتمع تتمكن من إصلاحه وتقويم أخلاقه المنحرفة وممارسته الخاطئة، وهذا يؤدي إلى أخطار التفكك الأسري والتصدع، ناتجة عن عدم قدرة العائلة على القيام بوظائفها ومهامها تجاه الفرد والمجتمع، لأن تأثير الجماعات المنحرفة السلوك على الأشخاص أو الشباب الذين يتصلون بها أو يصاحبونها لاسيما إذا كان عند هؤلاء الأفراد استعدادا نفسيا للإسهام في السلوك الانحرافي، لأن كل فرد في المجتمع معرض للسقوط في الجريمة، إذا اتخذ أصدقائه من الأفراد الذين ينتمون إلى مثل هذه الجماعات، فالاستجابة لمثل هذه الجماعات تتوقف إلى حد كبير على شخصية الفرد المستجيب، ومقدار تأثيره في الآخرين وعلى تنشئته الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق التي تساهم في هذه العملية بالاستناد إلى القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فيقوم المجتمع من خلال القوانين بتنظيم الزواج والطلاق ورعاية الأطفال والميراث والحقوق والواجبات، وهو بذلك يعبر عن تعهد ببقاء واستمرار الأسرة كوحدات اجتماعية محمية، فالمجتمع يقوم بتقييم الأسرة على أنها وحدة أساسية من خلال التعليم والتربية والعادات والتقاليد والعرف والأمثال الشعبية والتعاليم الدينية التي تشير إلى دور الحياة الأسرية وعدم الخروج على تقاليدها، كما يقوم المجتمع من خلال الشرع والأعراف بتقديم التكافل الاجتماعي للأسر وبالإضافة إلى ذلك فإن العرف الاجتماعي يعلن عن فضائل الحياة الأسرية ومحو فكرة الحياة بمعزل عن الآخرين(حسن مصطفى عبد المعطي، 2008، ص 21)، فالتنشئة الاجتماعية تعمل على تكوين الفرد الإنساني داخل المجتمع ولكن المجتمعات تتميز باختلافات وفروق فيما بينها وهذا يرجع إلى الثقافة الخاصة لكل مجتمع من هذه المجتمعات، والتربية في علاقتها مع الواقع الثقافي إنما تأتي تعبيرا واستجابة له، والثقافة بمفهومها العام تعني ذلك الكل المركب والمتشابك الذي وصل إليه المجتمع لكي يحل به مشكلاته أثناء إشباع حاجاته وبعضه مادي مثل الملابس والمأكل والمسكن وطريقة استخدامها وبعضه معنوي مثل الأفكار والقيم والعادات والتقاليد واللغة والنظم الاجتماعي التي تستخدمها للرقابة على سلوكه وأخلاقه، وعلى هذا فإن الرفقة السيئة تحطم أو تضعف الروادع تحت تأثير المثل المستمرة من رفاق السوء هذه المثل التي تنتقل بعدوى الإيحاء والحث والتقليد وبما يبثه المجتمع من اطمئنان في النفوس كما تعمل الرفقة السيئة على تعريف الشاب بالعادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة والرهان وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء.

#### المخدرات والجريمة:

اختلفت الآراء حول علاقة المخدرات بالجريمة لأن ثمة جرائم تحدث قبل التعاطي وأخرى بعدها واغلبها يرتبط بأمرين، الأول يتعلق بجلب المخدرات وتوزيعها، والثاني يتعلق بعملية الاستهلاك، وتبدأ الجرائم الخاصة بالجلب والتوزيع من التجريم القانوني لها، وترتبط الجرائم ضد الأشخاص بالقتل والأذى البالغ أثناء الاصطدام مع قوات المطاردة لعصابات المهربين أو في مواقف الصراع الذي يحدث أحيانا بين هذه العصابات وكذلك توريط العديد من الأحداث والشباب في عصابات التوزيع والتسويق، فجرائم لها أرباح من جراء أنشطة غسيل الأموال، والتي تفتن

إلها أخيرا كبار التجار والمهريين، أما الجرائم المرتبطة بالاستهلاك فان اغلبها ينحصر في جرائم المال بسبب القهر الذي يسبق رغبة المدمن في الحصول على المخدر عندما يقع في ضائقة مالية تحول بينه وبين القدرة على شراء المخدرات، وهنا يتورط الكثير من الأحداث و الشباب في نشاط عصابات لارتكاب جرائم السرقة والسطو من اجل الحصول على المال لشراء المخدرات، وأن لكل مجتمع له أنواع شائعة من المخدرات التي تكون سبب في وقوع الفعل الإجرامي وهي كالتالي:

الكحوليات: التي تعتبر من أقدم المواد النفسية التي يتعاطاها الإنسان حيث أن الصين من أسبق المجتمعات إلى معرفتها وتصنيعها منذ العصور ما قبل التاريخ، مثل عمليات التخمير الطبيعية لأنواع طبيعية مختلفة من الطعام خاصة المشروبات التي يطلق عليها كلمة ziu وهي كلمة يترجمها أهل الاختصاص بالنبيذ (مصطفى السوييف، 1996، ص 32) فكان تناول المشروبات يكون في حفلات اجتماعية مثل تقديم الأضحية إلى الآلهة والأسلاف، ومنها ما يستهلك في اتخاذ قرار قبل الخروج إلى معركة حربية، أما الأفيون الذي عرف منذ ما يقرب من 7 آلاف سنة قبل الميلاد وكان يستخدم لعلاج المغص لدى الأطفال باعتباره دواء الذي يهدئ الألم والغضب ويمحو من ذاكرة كل آثار الأحزان (مصطفى السوييف، 1996، ص 35)

#### الأبعاد الاجتماعية للإدمان على المخدرات :

مما لا شك فيه أن قضية المخدرات أصبحت تمثل اليوم خطرا داهما يهدد كيان المجتمع، ويدرك المرء حدة وخطورة هذه المشكلة الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية الأبعاد إذا عرف حجم الخسارة التي تعود عليه، وقد يكون للعديد من المؤسسات والنظم الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام و أجهزة الشرطة والقضاء، دور حقيقي وفعال في إقبال بعض أبناء المجتمعات العربية على التعاطي والإدمان، فلا بد من معرفة الأسباب الحقيقية وراء انتشار المخدرات وهناك العديد من الظروف الاجتماعية المهيئة للتعاطي مثل أسلوب الشدة في المعاملة أو التدليل دون الحد وزيادة عدد أفراد الأسرة ووقوع الطلاق وحدث الانحلال الأخلاقي داخل الأسرة التي تمثل البناء الاجتماعي وما يحويه من تناقضات تمارس تأثيرها على الفرد، وقد تدفع به في نهاية المطاف إلى الإدمان، فالتحولات السريعة في المجتمعات والتغيرات الحادة التي يتعرض لها الأفراد في العديد من البيئات الاجتماعية من خلال العمليات التنموية أينما كانت يمكن أن تترك بصماتها على الشخصية، وهناك دور تلعبه الأبنية الأسرية والعلاقات الاجتماعية في تهيئة الإطار للتعاطي المخدرات والإدمان، كما يمكن الإشارة إلى بناء الشخصية في ارتباطها بالظروف الاجتماعية الملائمة، والتي قد تهيئ الفرصة للتعاطي ومن ثم الإدمان، كذلك لا ننسى الدور الذي تلعبه البرامج الإعلامية في خلق الاتجاه نحو التعاطي المخدرات، وهناك محاولات بحثية تشير إلى دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وتوجيه سلوك الأبناء و الشباب، بحيث تكون اتجاهاتهم حول القضايا المجتمعية المختلفة مثل غياب الرقابة

الوالدية في معظم الأحيان خارج المنزل بحجة العمل أو سبب آخر، فهذا يسمح بممارسة بعض الشباب المراهقين لسلوك تعاطي وإدمان على المخدرات، زيادة على ذلك أثير وسائل الإعلام المختلفة في لفت أنظار الشباب من خلال المسلسلات والأفلام على وجه التحديد لهذا السلوك السليبي، فالإدمان على المخدرات يهدد إمكانية التناغم ليس فقط في حياة المدمن، بل في حياة كل من هو قريب وعزيز عليه، فيشعر هؤلاء الأقرباء بأن المدمن قد أصبح شخصا غريب عنه، لأنه يأكل ويبدد تناغم السعادة والاستقرار في حياة الناس، (جواد فطير، دس، ص 4443) مع ان المدمنون يجدون في التعاطي وسيلة للوصول لتناغم ولكنهم سرعان ما يجدون الدمار من خلال ارتكابهم أفعال إجرامية.

الأسباب الأسرية التي تساهم في إحداث الإدمان على المخدرات :

انتشرت في مجتمعنا العربي على غرار باقي المجتمعات العالم ظاهرة تعاطي المخدرات بين مختلف شرائح المجتمع، وتسببت في استفحال العديد من المشكلات الاجتماعية، نقص بآدمان المخدرات الرغبة غير طبيعية يظهره بعض الأشخاص نحو المخدرات أو مواد سامة، وتعرف من خلال آثارها المسكنة والمخدرة أو المنهية والمنشطة، تضر بالفرد جسمياً، ونفسياً واجتماعياً(عبد اللطيف رشاد، 1992، ص40)

ومن خلال هذا المنظور يمكن أن نتطرق للقوة السيئة من قبل الوالدين، ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل الأسرية التي تدفع الشباب إلى تعاطي المخدرات والمسكرات ويرجع ذلك إلى انه حينما يظهر الوالدان في بعض الأحيان أمام أبنائهم في صورة مخجلة تتمثل في أقدامهم على تصرفات سيئة وهم تحت تأثير المخدر، فان ذلك يسبب صدمة نفسية عنيفة للأبناء تدفعهم إلى محاولة تقليدهم فيما يقومون به من تصرفات سيئة، وعندما يكون احد الوالدين من المدمنين للمخدرات أو المسكرات، فان ذلك يؤثر تأثيراً مباشراً على الروابط الأسرية نتيجة ما تعانيه الأسرة من الشقاق والخلافات الدائمة لسوء العلاقات بين المدمن وبقية أفراد الأسرة مما يدفع الأبناء إلى الانحراف والضياع. كذلك انشغال الوالدين عن الأبناء أن انشغال الوالدين عن تربية أبنائهم بالعمل أو السفر للخارج وعدم متابعتهم أو مراقبة سلوكهم يجعل الأبناء عرضة للضياع والوقوع في مهووي الإدمان ولا شك انه مهما كان العائد المادي من وراء العمل أو السفر فانه لا يعادل الأضرار الجسيمة التي تلحق بالأبناء نتيجة عدم رعايتهم الرعاية السليمة، ممكن في بعض الأحيان تكون ناتجة عن عدم التكافؤ بين الزوجين، ففي هذه الحالة يتأثر الأبناء بذلك تأثيراً خطيراً، وبصفة خاصة إذا كانت الزوجة هي الأفضل من حيث وضع أسرتها المادية أو الاجتماعية، فإنها تحرص إن تذكر زوجها بذلك دائماً مما يسبب الكثير من الخلافات التي يتحول على أثرها المنزل إلى جحيم لا يطاق، فيهرب الأب من المنزل إلى حيث يجد الراحة عند الرفاق السوء كما تهرب هي أيضاً إلى بعض صديقاتها من أجل إضاعة الوقت، وبين الزوج والزوجة يضيع الأبناء وتكون النتيجة في الغالب انحرافهم، وعندما يشعر الوالدي بانفلات أبنائهم، فهناك من يتخذ القسوة الزائدة على الأبناء وسيلة تساعد على ضبطهم، وينتهجون في بعض الأحيان معاملة قاسية مثل الضرب المبرح والتوبيخ، فان ذلك سينعكس على سلوكه مما يؤدي به إلى عقوق والديه، وترك المنزل والهروب منه باحثاً عن مأوى له، فلا يجد سوى رفاق السوء الذين يدفعون به إلى تعاطي المخدرات.

وفي رحاب هذه المشاكل والشعور بخطورة الوضع يتجه بعض الأولياء الى كثرة تناول الأدوية والعقاقير للتهديئة، مما ينتج عن ذلك كثيراً من الأضرار التي قد يكون من نتائجها الوقوع فريسة للتعود على بعض تلك العقاقير، حتى من ناحية دينية أن تناول كل أنواع المخدرات بما فيها الحشائش المخدرة هي حرام، وهي أخبث من الخمر لأنها تفسد العقل والمزاج، حتى تجعل الرجل في تخنث وديانة، وغير ذلك من الفساد(محمد الأحمرى أبو النور، 1986، ص17)، وكذلك تؤدي الى ارتفاع سمة العصبية والتوتر والقلق، وتتصف سمات شخصية المدمن بالخجل والشعور بالنقص وعدم التوافق النفسي والاجتماعي الجيد، فأهمية المخدر بالنسبة للمدمن تكمن في تخفيض التوتر وتخفيض مستوى الدفاعية، والخروج من الواقع المعاش، والهروب من المشكلات النفسية والاجتماعية.

#### الآثار الاجتماعية للمتعاطين المخدرات على الأسرهم:

ويمكن لنا أن نلخصها في النقاط التالية :

- إعطاء المعاملة السيئة لأفراد أسرته، لان المتعاطي بإنفاقه لدخله أو جزء منه على المواد المخدرة يشكل عبئ وعائق لتلبية احتياجات أسرته، وهنا يصبح غير قادر على المسؤولية، ويهمل واجباته ويقدم نموذجاً سيئاً لأولاده فلا ينشأ لديهم الشعور بالمسؤولية حيال أسرهم ومجتمعهم مستقبلاً.

-نقل العادات السيئة مثل تعاطي أفراد الأسرة، حيث تجد أن نتيجة لتكرار تعاطي رب الأسرة للمخدرات يثير فضول الأبناء ويدفعهم إلى التعاطي أيضا، كما قد يرسل الآباء الأبناء لشراء المخدرات من أماكن بيعها ومن المعروف أن الأطفال سريعو التأثير بأبائهم وتقليد أفعالهم.

-عدم توافر الأمان في الأسرة بحيث يكون المنزل بصفة مستمرة عرضة للتفتيش من جانب أجهزة الأمن، بحثا عما يحوزه الشخص من المخدرات التي يتعاطها، وبالتالي شعور أفراد الأسرة بعدم الأمان بالإضافة إلى شعورهم بعدم قدرة عائلتهم على حمايتهم.

-فقدان العمل بسبب تراجع في الأداء الوظيفي ويمكن أن ينقطع المدمن فترات طويلة عن العمل أو يفصل من عمله، وينعكس ذلك على العائلة لذلك نجد بان المدمنين وعائلاتهم يعيشون في مستويات معيشية أدنى.

-اللامبالاة في الإنفاق والإسراف في شراء المخدرات، وهذا يقضي بالفرد إلى بيع كل ممتلكاته من أجل شراء هذه السموم، فيعيش أفراد الأسرة في حالة فقر، مما قد يدفعهم للعمل خارج البيت وهم في سن مبكرة أي تنتج عنها ظاهرة عمالة الأطفال.

-التفكك الأسري الذي يكون سببه تعاطي المخدرات من طرف أحد الزوجين، وغالبا ما ينتج عنه قصص الخيانات الزوجية، وذلك أن المخدرات تقتل روح المسؤولية والغيرة، ويتبدد معه الإحساس وروح الحفاظ على عائلته، لأنه ليس لديه ما يحافظ عليه من عرض وكرامة، لذا فالزوجة تخون والرجل كذلك يخون وكفى بذلك سببا لانهياردعائم ذلك البيت

-تزايد انحراف الأطفال فهناك نسبة كبيرة من أبناء متعاطي المخدرات أصبحوا أطفالا منحرفين، نتيجة توارثهم أنماط الانحراف من داخل الأسرة، ويتمثل ذلك في كون الأب سكيراً أو مدمناً على المخدرات .

#### العوامل الوقائية التي تساعد على تجنب تعاطي المخدرات:

-إن مشكلة الإدمان هي مشكلة اجتماعية يعاني منها المجتمع ككل وبالتالي يجب مشاركة جميع الجهات الاجتماعية الرسمية والغير الرسمية، في إيجاد هذا الحل وإفساح مجال معرفي أمام البحث العلمي، لأن أسباب هذه الظاهرة تشمل كافة الميادين التي تتشعب منها المشكلة ممثلة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد تؤدي إلى وجودها وانتشارها في المجتمع ككل، فلا بد من العمل بشكل جاد على حل هذه المعضلات المتعددة الجوانب التي يعاني منها الفرد من سكن وتوفير العمل المناسب والحريات الديمقراطية وغيرها لتنقية الأجواء وتخليصها من الشوائب التي تشجع على الكثير من الظواهر الاجتماعية، والأمراض الأخلاقية والسلوكية السيئة ومن ضمنها ظاهرة تعاطي المخدرات.

-تشكيل لجنة متخصصة من كافة المؤسسات الاجتماعية والصحية والاقتصادية وكذلك الحقوقيين ومفكرين، وكذلك الأندية والجمعيات المهنية، وذلك لمشاركة في الكشف عن الأسباب الحقيقية للمشكلة، وفي وضع الحلول بشكل جماعي بحيث تتناول مختلف جوانب هذه الظاهرة، مع توفير حرية البحث العلمي ووضع الدراسات العلمية التي تتناول المشكلة من جوانبها الاجتماعية والنفسية وتوفير كافة التسهيلات والضمانات للقيام بمهامها حتى يمكن القضاء النهائي عليها.

-التأكيد على دور الأسرة في تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية و الصحية لتربية الأبناء، على الأسس و أخلاقيات سليمة تمنعهم من السقوط في تعاطي المخدرات وغيرها من أمراض اجتماعية أخرى، فعلى الأسرة تحقيق الترابط الأسري و توفير مناخ اجتماعي سوي ومناخ عاطفي مألوف ومتوازن، مع الرعاية والمتابعة المستمرة للأبناء، واستغلال لأوقات الفراغ، وإبعادهم عن أصدقاء السوء و التمسك بالقدوة الحسنة .

-على الأجهزة التعليمية كالمدارس والمعاهد والجامعات و الأجهزة الأخرى توفير المناخ التربوي والتعليبي السليم وإعداد برامج تعليمية متخصصة للتوعية من أخطار المخدرات وتعاطيها و أثارها السلبية على الفرد والمجتمع، وفقا لمعايير علمية متطورة و الاهتمام بتنمية المواهب والقدرات و برامج الإعداد الرياضي المتطورة، والاهتمام بالجانب الديني وتفعيل الأخصائيين والاجتماعيين بالمنشآت والأبنية التعليمية المختلفة لمراقبة السلوك والانحرافات ومعالجة العناصر التي قد تؤثر على العامة من المخالطين لهم والاهتمام بالتعليم التربوي وإتباع الأساليب التربوية العلمية المتطورة في المناهج التعليمية لبناء جيل المستقبل على قاعدة متينة من الوعي والتربية و إدخال موضوع المخدرات و المؤثرات العقلية في برامج كليات الحقوق والشرطة

- على أجهزة الشباب والرياضة توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتشجيعه ممارسة الرياضة بأوجهها المتعددة لجميع أفراد المجتمع وتحديث برامج التربية الرياضية وفقا للمتغيرات الحديثة و المتطورة وتدعيم دور الجهات والأجهزة المعنية بتربية النشأ بمختلف مراحلها و الاهتمام بشغل أوقات الفراغ لدى الشباب بطريقة مفيدة من خلال التوسع في إنشاء الأندية ومراكز الشباب و توفير الإشراف الواعي بها

- على الأجهزة الإعلامية زيادة الجرعة البرامج التي تهدف إلى إظهار جوانب مشكلة المواد المخدرة و إدمانها و أثارها السلبية على الفرد و مجتمع تهدف إلى إيجاد الحل للحد من تفاقم تلك المشكلة وطرق علاجها و إعادة تأهيل المتعاطين والمدمنين، وهذه مهمة الأجهزة المعنية بالعلاج من تعاطي المخدرات، و إعادة تأهيل باتباع مناهج علمية متطورة ذات تقنية حديثة، و زيادة وتحديث المؤسسات المؤهلة لتلقي العلاج والوصول الى الاساليب الجديدة في التعامل مع حالات التعاطي والادمان، وما تتطلبه من دعم مادي وبشري و تشجيع العمل بنظام المتطوعين فيمن يتوافر لديهم شروط هذا النظام أو من لهم خبرات سابقة في التعاطي و الادمان و تماثلوا للشفاء و اعيد تأهيلهم مرة اخرى للمجتمع(الغول حسن علي الخليفة، 2001، ص101)، عن طريق توفير العلاج الصحي و الاجتماعي للمدمنين و المتعاطين الذين يتم ضبطهم على انهم مرضى، و يجب علاجهم وتوفير لهم شروط معيشتهم المادية ومعيشة افراد اسرهم بعد فترة العلاج، والتوسع في انشاء العيادات النفسية و تزويدها بالاختصاصيين النفسانيين والاجتماعيين، مع العمل على تشجيع اقبال المرضى و المتعاطين للعلاج بها.

#### خاتمة:

يجب على كل مؤسسات الاجتماعية أ تنظافر جهودها في محاربة هذه الظاهرة من خلال مساعدة العديد الافراد للتخلص من هذه الآفة، وذلك بطرق وقائية صحية علمية، التي تقوم بها مؤسسات المختصة لذلك، من اجل التكفل بمدمني المخدرات و إعادة ادماجهم اجتماعيا.

## قائمة المراجع :

- 1/- الجميلي فتيحة عبد الغني، 2001، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان .
- 2/- مازن بشير، 2009، مبادئ علم الاجرام، بغداد، دار الكتب والوثائق.
- 3/- عبد اللطيف رشاد، 1992، الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات، الرياض، مركز الدراسات الأمنية والتدريب
- 4/- محمد الأحمري أبو النور، 1986، كتاب احذروا المخدرات، المكتب الفني للنشر الدعوة الاسلامية
- 5/- مصطفى السويف، 1996، المخدرات والمجتمع، الكويت، المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب
- 6/- جواد فطائر، دس، الادمان أنواعه ومراحله وعلاجه، مصر، دار الشروق
- 7/- الغريب عبد العزيز بن علي، 2002، ظاهرة العود للادمان في المجتمع العربي، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية .
- 8/- الغول حسن علي الخليفة، 2011، الادمان الجوانب النفسية والاكلينيكية والعلاجية للمدمن، القاهرة، دار الفكر العربي
- 9/- حسن مصطفى عبد المعطي، 2008، الأسرة ومشكلات الأبناء، ط1، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع،